

## الفصل السادس عشر

لم ينتصر المأمون على الأمين

وإنما انتصر الفرس على الاثنين

فى ذلك الصراع العنيف فى سبيل السلطان فى دولة الإسلام كان المأمون هو الذى انتصر على أخيه الأمين وأصبح أمير المؤمنين .

ولكنه بعد النصر تبين أنه هو ليس المنتصر الحقيقى ؛ لأن الذى انتصر بالفعل هو الفضل بن سهل ، وأنه إذا كان قد أصبح أمير المؤمنين ، فهناك من يمكن أن يسمى أمير أمير المؤمنين ، وهو الفضل بن سهل ، وقد كان فارسياً متعصباً ورجلاً شريراً خبيثاً لا يخفى شره أو خبثه - كما رأينا - وكان فيما بينه وبين نفسه يرى أن الفرس أفضل وأحق بالخلافة من العرب .

وبعد سنوات قلائل فى الخلافة أحس المأمون أن هزيمة أخيه الأمين بدأت من أيام أبيهما هارون الرشيد ، فإن الرشيد أخطأ خطأ فاحشاً فى حق الدولة العباسية عندما قضى على البرامكة ؛ لأن البرامكة كانوا فرساً فى الأصل ، ولكنهم

استعربوا فعلاً ، وأصبحوا يتصرفون تصرف عرب ، ومهما بلغ من أمر يحيى البرمكى فما كان ليخطر بباله أن يضع نفسه فوق الرشيد . أما الفضل بن سهل فكان يرى أنه أفضل من المأمون ، وقد أحس المأمون بذلك ، وسعى في التخلص من الفضل بن سهل ، واستبدل به ابن عمه الحسن بن سهل ، وكان الحسن بن سهل أعقل وأذكى وأكثر إنسانية من ابن عمه الفضل ، وهو والد بوران التى تزوجها المأمون . والحسن بن سهل تمكن من تعيين طاهر بن الحسين بن مصعب البوشنجى واليا على المشرق كله من العراق إلى أقصى المشرق . وفى سنة ٢١٠هـ / ٨٢٥م تزوج المأمون ببوران ابنة الحسن بن سهل ، ونحلها ( أى أعطائها ) مهراً ألف درة كانت فى صينية من ذهب ، وقد قدر ذلك بملايين الدينانير فى عصر كان الإنسان يعيش فيه أحسن حياة بدرهم واحد فى اليوم . وما زلنا نحن نتحدث بزواج المأمون من بوران إلى اليوم ، فتصور ماذا كان الناس يقولون عنه فى أيامه !!

وبعد ذلك بقليل ، سنة ٢١٧هـ / ٨٣٢م رحل المأمون إلى مصر ، وكان معه الأفسشين ، وكان الدافع الأكبر للمأمون إلى هذا النشاط هو رغبته فى أن يشعر به الجمهور ويحس الناس أن الدولة العباسية تقوم بالواجب نحوهم . وأراد المأمون أن يؤكد ذلك ، فأمر الناس بالوقوف والتكبير بعد كل صلاة ثلاث مرات دليلاً على صدق الإيمان وقوته ، ففعلوا ذلك . وفى سنة ٢١٧هـ / ٨٣٢م . قتل المنصور عبدوس الفهرى رأس الثائرين فى مصر ،

وقد اشتد المأمون على الكثيرين ممن ضيعوا الأمانات والولايات،  
وضرب أعناق الكثيرين منهم . وكان للمأمون كذلك نشاط للغزو  
فى بلاد الروم ، ولكنه لم يتعد هرقله ، ثم وقع هدنة مع توفيل  
ابن ميخائيل إمبراطور الروم .

وفى نفس هذه السنة زاد المأمون أعداد الجند الذين  
يجمعون من الشام ، فجعلهم أربعة آلاف ، وجعل الرزق الثابت  
لكل منهم مائة درهم للفارس غير الغنائم والفيء ، أما الراجل  
فكان رزقه أربعين درهماً . وكذلك زيدت أعداد الجند من مصر  
والجزيرة .

وواضح أن المأمون كان يستعد بذلك كله لأمر خطير ، فقد  
كان يحس أن الناس منصرفون عنه وعن الدولة العباسية  
جملة . والفقهاء خاصة كانت صلتهم به منقطعة تقريباً ؛ لأنهم  
كانوا يرون أنه يخالف الدين ، والحق أنه لم يكن على العقيدة  
الصحيحة أو أن تصرفه - على الأقل - كان يدل على ذلك ، وهذا  
هو الذى جعله يفكر فى مهاجمة الفقهاء واتهامهم بأن إيمانهم  
بالإسلام ليس سليماً ، وفى سنة ٢١٨هـ / ٨٣٣ م . كلف  
المأمون القاضى إسحاق بن إبراهيم بالشروع فى امتحان إيمان  
الفقهاء .

والحقيقة أن الامتحان فى ذاته كان سطحياً وبغير معنى ؛  
لأنه كتب إلى القضاة عن طريق قاضيه إسحاق بن إبراهيم

يطلب إليهم أن يسلموا بأن القرآن مخلوق وليس قديماً . وعندما نفكر فى الموضوع نجد أن السؤال فى ذاته لا معنى له ؛ لأننا حتى لو قلنا إن القرآن قديم - أى خلق قبل الأرض والكواكب - فهو مخلوق ، وإلا فمن أين أتى ؟ وإليك فقرات من أول كتاب كتبه إليهم ؛ لترى أنه كان فى الحقيقة مفتعلاً ولا معنى له :

جاء فى الطبرى ( ج ٨ ص ٦٣١ وما بعدها ) : أما بعد ، فإن حق الله على أئمة المسلمين وخلفائهم الاجتهاد فى إقامة دين الله الذى استحفظهم ومواريت النبوة التى أورثهم ، وأثر العلم الذى استودعهم ، والعمل بالحق فى رعيتهم ، والتشمير لطاعة الله فيهم . والله يسأل أمير المؤمنين أن يوفقه لعزيمة الرشد وصريمته ، والإقساط فيما ولاه الله من رعيته برحمته ومنته ، وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفلة العامة ممن لا نظر له ولا روية ولا استدلال له بدلالة الله وهداياته والاستقصاء بنور العلم وبرهانه فى جميع الأقطار والأفاق - أهل جهالة باث ، وعمى عنه ، ودلالة على حقيقة دينه وتوحيده والإيمان به ، ونكوب عن واضحات أعلامه وواجب سبيله ، وقصور أن يقدروا الله حق قدره ..

وهكذا يستمر الخطاب على هذا الأسلوب غير الواضح أو المحدد ؛ لأنه فى الحقيقة لم يكن لديه شىء يقوله للفقهاء ؛ إذ لا قضية هناك ، فسواء قلنا : إن القرآن قديم أو أنزل فى أيام

رسول الله ﷺ ، فالأمر سيان ، وهو مخلوق وخالقه هو الله سبحانه وتعالى ، فإين هو الخلاف ؟

حتى الآيات التي يستشهد بها المأمون في خطابه لا تقول ما أراد أن يقوله من أن القرآن مخلوق أيام رسول الله وأنه نزل على لسانه منجماً حسب الظروف والحالات مثل ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ( سورة الزخرف ٣ ) والمأمون يريد أن يقول هنا : إن القرآن لا بد أن يكون قد خلق وأنزل على رسول الله بعد أن خلقت العربية ، فهو ليس قديماً قدم السماء والشمس والكواكب . ثم يقول الخطاب بعد ذلك « فكل ما جعله الله فقد خلقه ، وقال ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ( سورة الأنعام ١ ) وقال عز وجل ﴿ كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ ﴾ ( سورة طه ٩٩ ) فأخبر أنه قصص لأمر أحدثه بعدها وتلا به متقدمها ، وقال : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ وَسَبَّحَ لِلَّهِ فِيهَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ ﴾ ( سورة هود ١ ) وكل مُحكم مفصل فله مُحكم مفصل ، والله مُحكم كتابه ومفصله ، فهو خالقه ومبتدعه . ثم يخطو خطاب المأمون خطوة أخرى فيهاجم من تصور أنهم يخالفون رأيه ، ثم هم الذين جادلوا بالباطل فدعوا إلى قولهم ونسبوا أنفسهم إلى السُّنة ، وفي كل فصل من كتاب

الله قصص من تلاوته مبطل قولهم ، ومكذب دعواهم ، يرد عليهم قولهم ونحلتهم ، ثم أظهروا مع ذلك أنهم أهل الحق والدين والجماعة ، وأن من سواهم أهل الباطل والكفر والفرقة ، فاستطالوا بذلك على الناس . وكلنا نعرف أن الفقهاء لم يقولوا شيئاً من ذلك ، إنما هو المأمون الذى أحس أن هذا رأيهم فيه ، فقد كانوا - فيما نحسب ، وبعد كل ما ارتكب هو ووزراؤه فى حق الناس - يرون أن الناس يحسون أن خلفاء بنى العباس ليسوا على الطريق السوى ؛ ولهذا فقد حرصوا على ألا يتصلوا به وتحاشوه ، فبادر هو إلى الاشتباك معهم فى غير قضية ، وأظن أن أى إنسان يقرأ خطاب المأمون هذا لا يجد فيه قضية أصلاً لا دينية ولا غير دينية ، وإنما هو التحدى ، تحدى الفقهاء ، ويؤيد ذلك قول ذلك الخطاب فى ص ٦٣٣ : فتركوا الحق إلى باطلهم ، واتخذوا دون الله وليجة إلى ضلالتهم ، فقبلت بتزكيتهم لهم شهادتهم ، ونقضت أحكام الكتاب بهم على دغل دينهم ، ونغل أديمهم ، وفساد نياتهم ويقىينهم ، وكان ذلك غايتهم التى إليها أجزوا ، وإياها طلبوا فى متابعتهم والكذب على مولاهم . وقد أخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه ، أولئك الذين أصمهم الله وأعمى أبصارهم ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (٢٤)

(سورة محمد ٢٤)

فرأى أمير المؤمنين أن أولئك شر الأمة ورءوس الضلالة ،  
المنقوصون من التوحيد حظًا ، المخسوسون من الإيمان نصيبًا ،  
وأوعية الجهالة ، وأعلام الكذب ، ولسان إبليس الناطق فى  
أوليائه ، والهائل على أعدائه من أهل دين الله ، وأحق من يتهم  
فى صدقه ، وتطرح شهادته ، ولا يوثق بقوله ولا عمله ، فإنه لا  
عمل إلا بعد يقين ، ولا يقين إلا بعد استكمال حقيقة الإسلام  
وإخلاص التوحيد ، ومن عمى عن رشدده وحظه من الإيمان بالله  
وبتوحيده ، كان عما سوى ذلك من عمله والقصد فى شهادته  
أعمى وأضل سبيلًا ، ولعمر أمير المؤمنين إن أحجى الناس  
بالكذب فى قوله وتخرص الباطل فى شهادته من كذب على الله  
ووحيه ، ولم يعرف الله حقيقة معرفته ، وإن أولاهم برد  
شهادته فى حكم الله ودينه من رد شهادة الله على كتابه وبهت  
حق الله بباطله .

وهذا كله كلام عام مطلق لا يتحصل منه شيء إلا السباب  
لناس لا ندرى من الذين يريدهم الكتاب ، فإن كاتبه لا يريد إلا  
التهجم على ناس لا يعرفهم سواه ، بل إننا لا نفهم هنا شيئاً  
يتصل بقدم القرآن أو خلقه . والكتاب مكتوب فى شهر ربيع  
الأول سنة ٢١٨هـ / مارس ٨٣٣م .

وكانما أراد الخليفة المأمون أن يحدد من يريده بهذا الأذى  
فكتب إلى إبراهيم بن إسحاق فى إشخاص سبعة فقهاء إليه ،  
قدر أن هؤلاء هم كبار الفقهاء الذين يريد أن يعاقبهم ، وهؤلاء

هم محمد بن سعد كاتب الواقدي ، وأبو مسلم مستملى يزيد بن هارون ، ويحيى بن معين ، وزهير بن حرب أبو خيثمة ، وإسماعيل بن داود ، وإسماعيل بن أبي مسعود ، وأحمد بن الدورقي . فأشخصوا إليه ، فامتحنهم وسألهم عن خلق القرآن فأجابوا جميعاً بأن القرآن مخلوق ، فأشخصهم إلى مدينة السلام ، وأحضرهم إسحاق بن إبراهيم إلى داره ، فشهروا أمرهم وقولهم بحضرة الفقهاء والمشايخ من أهل الحديث ، فأقروا بمثل ما أجابوا به المأمون ، فخلى سبيلهم ، وكان ممن فعل ذلك إسحاق بن إبراهيم بأمر المأمون .

ونسأل الآن : لماذا سلم هؤلاء الفقهاء ، وهم أكبر فقهاء بغداد إذاً ذلك دون مناقشة ؟

سلموا بذلك لأنهم لم يروا هنا قضية ، فإنهم لم ينتبهوا إلى أن المأمون أراد أن يجعل فرقاً بين القرآن القديم والقرآن المخلوق ، فإن القرآن قديم ومخلوق في آن معاً ، وليست هناك قضية .

أجل ليست هناك قضية فقهية ، بل هنا قضية مكانة وسلطان ؛ لأن المأمون أحس أنه لم يعد له سلطان كخليفة ؛ لأن السلطان كله بيد الفقهاء ، فهم رؤساء الناس وأهل الدين والإيمان ، وهم رؤساء ذلك المجتمع ، أما هو - أى المأمون - فليس بشيء ، إنما هو رئيس رجال المال ، ورجال المال كلهم لصوص وناس بلا ذمة ولا ضمير .

وإذن فإن المأمون لم يكسب شيئاً من وراء الخطوة الأولى ؛  
فقد تبين بعد قليل أن أحداً لم يفهم ما أراد ، واستمروا يطيعون  
الفقهاء ولا يلقون بالا إلى الخليفة ورجاله .

فعاد يكتب إلى الفقهاء مرة أخرى بأسلوب ظن أنه أوضح  
وأكثر تحدياً ، فجعل الخليفة هو المسئول عن الدين والإيمان ،  
ومن ثم فهو رئيس الفقهاء وسيدهم . قال : ( الطبرى ٨ / ٦٣٤ ) :  
أما بعد فإن من حق الله على خلفائه فى أرضه وأمنائه على  
عباده الذين ارتضاهم لإقامة دينه ، وحملهم رعاية خلقه  
وإمضاء حكمه وسننه ، والائتمام بعدله فى بريته أن يجهدوا لله  
أنفسهم ، وأن ينصحوا له فيما استحفظهم وقلدهم ، ويدلوا عليه  
- تبارك اسمه وتعالى - بفضل العلم الذى أودعهم ، والمعرفة  
التي جعلها فيهم ، ويهدوا إليه من زاغ عنه ، ويردوا من أدبر  
عن أمره ، وينهجوا لرعاياهم سمت نجاتهم ، ويقفوهم على  
حدود إيمانهم وسبيل فوزهم وعصمتهم ، ويكشفوا لهم معطيات  
أمورهم ومشتبهاتها عليهم بما يدفعون الريب عنهم ، ويعود  
بالضياء والبينة على كافتهم ، وأن يؤثروا ذلك من إرشادهم  
وتبصيرهم إذا كان جامعاً لفنون مصانعهم ومنتظماً لحظوظ  
عاجلتهم وآجلتهم ، ويتذكروا ما الله مرصد من مساءلتهم عما  
حملوه ، ومجازاتهم بما أسلفوه وقداموا عنده ، وما توفيق أمير  
المؤمنين إلا بالله وحده ، وحسبه الله وكفى به ، ومما بينه أمير

المؤمنين برويته وطالعه بفكره ، ففتبين عظيم خطره ، وجليل ما يرجع فى الدين من وكفه ( = إيدائه ) وضرره ما ينال المسلمون بينهم من القول فى القرآن الذى جعله الله إماماً لهم وأثراً من رسول الله - عليه السلام - وصفيه محمد ﷺ بأقيالهم ، واشتباهاه على كثير منهم حتى حسن عندهم ، وتزين فى عقولهم ألا يكون مخلوقاً ، فتعرضوا بذلك لدفع خلق الله الذى بان به عن خلقه ، وتفرد بجلالته من ابتداع الأشياء كلها بحكمته وإنشائها بقدرته .. إلى آخره .

وهنا فى هذا الخطاب الثانى يتضح أمران :

الأمر الأول هو أن الخليفة يقول : إنه هو المسئول عن الدنيا وما فيها ، وإنه رئيس الخلق أجمعين ، وعليهم أن يطيعوه .

والأمر الثانى هو أن القرآن مخلوق غير قديم .

ولكن الفقهاء لم يفهموا ما أراد المأمون .

فإن الرياسة التى طلبها رياسة دنيوية ، أى أنه رئيس الناس فى هذه الدنيا ، والفقهاء لم يكونوا يرون بأساً فى ذلك ، لأن الدنيا كلها دار مرور ولا قرار لها ، فإذا أراد الخليفة أن يكون رئيساً لها فليكن .

والأمر الثانى لم يفهم الفقهاء المراد منه ، فإن القرآن سواء أكان قديماً أم غير قديم ، فهو مخلوق ، ولا قضية هناك إذن ، بل

إن الآيات التي استدلت بها المأمون في هذا الخطاب الثاني لا تدل على شيء محدد ، بل إن المأمون لم يكن موفقاً في اختيار الآيات، فقد وجد أن القرآن الكريم لا يتضمن آية واحدة تقول مثلاً : إنا خلقنا القرآن ، بل هو يقول : إنا جعلنا القرآن ، فمضى يلتمس الآيات التي ذكرت لفظ ( جعل ) بمعنى خلق مثل قوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (سورة الزخرف ٣) كما قال جل جلاله : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ (سورة الأعراف ١٨٩) وقال : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۗ (١٠) وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ۗ ﴾ (سورة النبا ١٠-١١) ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (سورة الأنبياء ٣٠) .

فسوى - عز وجل - بين القرآن وبين هذه الخلائق التي ذكرها في شبه الصنعة ، وأخبر أنه جاعله وحده ، فقال : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۗ (٢١) فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۗ ﴾ (سورة البروج ٢١-٢٢) فدل ذلك على إحاطة اللوح بالقرآن ، ولا يحاط إلا بمخلوق ، وقال لنبيه ﷺ : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۗ ﴾ (سورة القيامة ١٦) .

ويسترسل خطاب المأمون في ذكر الآيات دون أن يوفق إلى

بيان واضح لما يقول ، فإن غرضه الخفى هو أن يتحدى الفقهاء ، ويظهر للناس أن إيمانهم غير سليم ، وهذا مطلب محال ؛ لأن الفقهاء كانوا على إيمان وثيق لا شك فيه ، ولم يكن ليخطر ببالهم أن المأمون يريد أن يوقع بينهم وبين الجمهور الذى يثق فيهم ، فمضوا على تجاهلهم لما يريد أو على جهلهم به بتعبير أصح .

وقد ظل مطلبه غامضاً حتى اضطر إلى أن يقول : وقد عظم هؤلاء الجهلة بقولهم فى القرآن الثلم فى دينهم والحرص فى أمانتهم ، وسهلوا السبيل لعدو الإسلام ، واعترفوا بالتبديل والإلحاد على قلوبهم حتى عرفوا ووصفوا خلق الله بالصفة التى هى لله وحده وشبهوه به ، والاشتباه أولى بخلقه ، وليس يرى أمير المؤمنين لمن قال بهذه المقالة حظاً فى الدين ، ولا نصيباً من الإيمان واليقين ، ولا يرى أن يحل أحد منهم محل الثقة فى أمانة ولا عدالة ولا شهادة ولا صدق فى قول ولا حكاية ، ولا تولية لشىء من أمر الرعية ، وإن ظهر قصد بعضهم وعرف بالسداد مسدد فيهم ، فإن الفروع مردودة إلى أصولها ومحمولة فى الحمد والذم عليها ، ومن كان جاهلاً بأمر دينه الذى أمره الله به من وحدانية فهو بما سواه أعظم جهلاً ، وعن الرشد فى غيره أعمى وأضل سبيلاً .

ثم قال المأمون بعد ذلك لقاضيه إسحاق بن إبراهيم : فاقراً

على جعفر بن عيسى وعبد الرحمن بن إسحاق كتاب أمير المؤمنين بما كتب به إليك ، واسألتهما عن علمهما بالقرآن ، وأعلمهما أن أمير المؤمنين لا يستعين على شيء من أمور المسلمين إلا بمن وثق بإخلاصه وتوحيده ، وأنه لا توحيد لمن لم يقر بأن القرآن مخلوق ، فإن قالوا بقول أمير المؤمنين في ذلك فتقدم إليهما في امتحان من يحضر مجالسهما بالشهادات على الحقوق واسألهم عن قولهم في القرآن ، فمن لم يقل منهم : إنه مخلوق - أبطلا شهادته ..

ومع أن المأمون لم يوفق في إحكام قضيته فإن نفرأ من كبار الفقهاء أدرك غرضه ، وعرف أن المراد تشكيك الناس في إيمان الفقهاء ، هنا أدركوا أن هذا الخليفة غافل تماماً عن حقائق الأمور ، فقررروا أن يخوضوا معه المعركة .

★ ★ ★